

الصادر من محكمة التمييز المأذونة بإجراء المحاكمة وإصدار  
الحكم بإسم حضرة صاحب الجلالة ملك المملكة الأردنية الهاشمية  
عبدالله الثاني ابن الحسين المعظم

الهيئة الحاكمة برئاسة القاضي السيد محمد الخرابشه  
وعضوية القضاة السادة

محمد المحاميد ، محمود دهشان ، بسام العتوم ، د. محمود الرشيدان

بصفتها : الجزائية

رقم القضية: ٢٠٠٣/١٠٢

رقم القرار :

التمييز الأول :-

المميز :- النائب العام لدى محكمة الجنايات الكبرى  
المميز ضده :-

التمييز الثاني :-

المميز :-

وكيلته المحامية

المميز ضده :- الحقيق العام

قدم في هذه القضية تمييزان الأول بتاريخ ٢٠٠٢/١٠/٣١ والثاني بتاريخ  
٢٠٠٢/١١/٣ وذلك للطعن في الحكم الصادر عن محكمة الجنايات الكبرى في القضية رقم  
٢٠٠٢/٨٤٠ تاريخ ٢٠٠٢/١٠/٢٤ القاضي بما يلي :-

١- عملاً بأحكام المادة ١٧٨ من الأصول الجزائية إعلان عدم مسؤولية المتهم  
عن جنحة حمل وحيازة أداة حادة خلافاً لأحكام المادة ١٥٦  
عقوبات .

٢- عملاً بأحكام المادة ٢٣٦ من الأصول الجزائية تجريم المتهم بجناية القتل وفقاً لأحكام المادة ٣٢٦ عقوبات .

٣- وعطفاً على قرار التجريم وعملاً بأحكام المادة ٣/٩٩ عقوبات تخفيض العقوبة بحق المجرم إلى النصف بحيث تصبح عقوبته النهائية الوضع بالأشغال الشاقة المؤقتة مدة سبع سنوات ونصف مع الرسوم محسوبة له مدة التوقيف .

وتتلخص أسباب التمييز الأول بسبب واحد مفاده :-

جانبت محكمة الجنايات الكبرى الصواب بتخفيض العقوبة المحكوم بها المميز ضده إذ أن القرار المانح للأسباب المخففة التقديرية غير معلل تعليلاً وافياً وسليماً .

لهذا السبب يلتمس المميز قبول التمييز شكلاً ونقض القرار المميز موضوعاً .

وتتلخص أسباب التمييز الثاني بسبب واحد مفاده :-

أخطأت محكمة الموضوع بعدم اعتبار المميز معذوراً بالقتل المجرم به ... حيث وقع القتل المبحوث تحت تأثير سورة غضب شديد ألتمت بالمميز جراء اعتداء المغدور عليه قولاً وفعلاً ... حيث كان الاعتداء غير محق وعلى جانب كبير من الخطورة وخلق حالة من الغضب الشديد أفقدت المميز بصره وبصيرته فأقدم خلالها على تخليص الموسى من المميز وطعنه بذات الموسى الأمر الذي يجعله مستفيداً من العذر القانوني المنصوص عليه بالمادة ٩٨ عقوبات .

لهذا السبب تطلب وكالة المميز قبول التمييز شكلاً ونقض القرار المميز موضوعاً .

بتاريخ ٢٠٠٣/١/٢٢ قدم مساعد رئيس النيابة العامة مطالعة خطية طلب في نهايتها قبول التمييز ان شكلاً وقبول التمييز المقدم من المميز موضوعاً وتأييد القرار المميز وقبول تمييز النائب العام موضوعاً ونقض القرار المميز .

## القرار

لدى التدقيق والمداولة نجد أنّ النيابة لدى محكمة الجنايات الكبرى أسندت للمتهم جنائية القتل قصداً خلافاً لأحكام المادة ٣٢٦ من قانون العقوبات وجنحة حمل وحيازة أداة حادة خلافاً لأحكام المادة ١٥٦ من ذات القانون .

وبتاريخ ٢٤/١٠/٢٠٠٢ أصدرت محكمة الجنايات الكبرى قرارها المميز رقم ٢٠٠٢/٨٤٠ القاضي بتجريم المتهم بجنائية القتل القصد وفقاً لأحكام المادة ٣٢٦ من قانون العقوبات والحكم عليه بمقتضاها بالوضع بالأشغال الشاقة مدة خمس عشرة سنة والرسوم ونظراً لوجود أسباب مخففة تقديرية بحقه قضت بتخفيض العقوبة بحيث تصبح الوضع بالأشغال الشاقة المؤقتة مدة سبع سنوات ونصف والرسوم محسوبة له مدة التوقيف وعدم مسؤوليته عن جنحة حمل وحيازة أداة حادة .

لم يرتضِ المحكوم عليه بهذا الحكم كما لم يرتضِ به النائب العام لدى محكمة الجنايات الكبرى حيث طعن فيه كل منهما للأسباب التي أوردها في لائحته التمييزية .

بتاريخ ٢٢/١/٢٠٠٣ قدم مساعد رئيس النيابة العامة مطالعة خطية انتهت فيها لطلب قبول التمييزين شكلاً ورد التمييز المقدم من المميز المحكوم عليه موضوعاً وتأييد القرار المميز وقبول التمييز المقدم من نائب عام محكمة الجنايات الكبرى ونقض القرار المميز .

وتتلخص وقائع هذه القضية كما استخلصتها محكمة الجنايات الكبرى وقنعت بها أنّ المغدور كان قد سبق له وأن تردد على المطعم الذي يملكه المتهم وأكل فيه دون أن يدفع ثمن الأكل وخرج ، وفي يوم الحادث حضر المغدور وبرفقته الشاهد إلى مطعم المتهم ونادى المغدور على المتهم بأنه يريد على انفراد وبقي الشاهد واقفاً أمام المطعم الذي بقي في داخله شقيق المتهم ، وسار المغدور مع المتهم مسافة لم يعد يرى منها المطعم ودخلا إلى دخلة فرعية تبعد حوالي ١٨ متراً إلى الغرب من الشارع الرئيسي وبالتقرب من مخزن يستعمل كراج سيارة حصلت مشادة بين المغدور والمتهم حول أكل المغدور في المطعم وأنه أي المغدور يريد أن يكون ذلك

بدون مقابل ، فأخرج المغدور موساً كان بحوزته وضرب به المتهم على يده عندها قام المتهم بضرب يد المغدور وتخليص الموسى منه وطعنه به عدة طعنات حيث وقع المغدور على الأرض وألقى المتهم بالموسى الذي استخدمه في طعن المغدور في مسرح الجريمة وغادر إلى منزله وتمّ نقل المغدور إلى المستشفى حيث فارق الحياة متأثراً بإصابته .

وعن التمييز الأول المقدم من النائب العام لدى محكمة الجنايات الكبرى :-

نجد أن سبب التمييز الوحيد ينصب على تخطئة محكمة الجنايات بتخفيض العقوبة المحكوم بها المميز ضده بداع أن القرار المانح للأسباب المخففة غير معلل تعليلاً وافياً سيما وأن ظروف القضية لا تسمح باستعمال هذه الأسباب دون إسقاط الحق الشخصي .

وفي ذلك نجد أن محكمة الجنايات الكبرى قد أشارت بكل وضوح إلى أسباب التخفيف التقديرية التي أخذت بها حيث وجدت من واقعة حضور المغدور إلى مطعم المتهم وإصراره على الإنفراد به وتأكيد له بعد أن أنفرد به بأنه يأكل في المطعم خاوه بالإضافة إلى سجل المغدور الحافل بالسوابق الجرمية ولكون شهود النيابة والدفاع قد أجمعوا على حسن سلوك المتهم ولكونه شاب في مقتبل العمر ما يبرر منح المميز ضده هذه الأسباب .

وحيث أن توافر أسباب التخفيف من عددها من الأمور الواقعية التي تخضع لتقدير الظروف التي أحاطت بالدعوى فإننا لا نجد ما يدعونا إلى التدخل في ذلك طالما عللت المحكمة ذلك تعليلاً وافياً لغاية النتيجة التي توصلت إليها مما يتوجب رد هذا السبب.

وعن التمييز الثاني المقدم من المحكوم عليه والمنصب على تخطئة محكمة الجنايات الكبرى بعدم اعتبار المميز معذوراً بالقتل المجرّم به حيث وقع القتل تحت تأثير سورة غضب شديد أمت بالمميز جراء اعتداء المغدور عليه .

نجد أن المادة ٩٨ من قانون العقوبات تشترط لاستفادة الجاني من العذر المخفف توافر العناصر التالية :-

١- أن يكون العمل غير الحق الذي أتاه المجني عليه قد وقع على الجاني وأن يكون هذا العمل مادياً لا قولياً .

٢- أن يكون هذا العمل على جانب من الخطورة يثير غضباً شديداً وأن تقع الجريمة قبل زوال سبب الغضب .

وحيث أن توافر شروط العذر المخفف أو عدم توافرها مسألة موضوعية يعود تقديرها لمحكمة الموضوع حسب ما يقدم لديها من الأدلة والظروف ولا رقابة عليها في ذلك من محكمة التمييز ، إلا أنه يستثنى من ذلك حالة ما إذا كانت هذه الظروف والأدلة غير حقيقية أو أنها لا توصل عقلاً إلى هذه النتيجة .

وحيث وجدت محكمة الجنايات الكبرى من اعتراف المتهم وما دار بينه وبين المغدور ، أن المتهم لم يكن في تلك اللحظة في حالة غضب شديد وأن المغدور هو الذي كان يحمل الموسى ولو كانت نيته القتل لطعنه وأن المتهم بتخليصه للموسى من يد المتهم كان قد أنهى الفعل غير المحق ولم تعد هناك أفعالاً على جانب كبير من الخطورة صادرة عن المجني عليه تبرر قيامه بطعن المغدور عدة طعنات في أنحاء متفرقة من جسمه أسقطته أرضاً ثم ترك المتهم له ومغادرته إلى منزله مما يخرج ذلك عن تطبيق أحكام المادة ٩٨ من قانون العقوبات .

وحيث أننا لا نجد في ظروف هذه الدعوى ما يشير إلى أن المميز كان في حالة دفاع شرعي عن النفس وأن هذا الزعم ليس له سند من الواقع والقانون مما يستدعي الالتفات عما ورد بهذا السبب .

وحيث أن الحكم المميز يتفق وحكم القانون وأسباب الطعن جميعها لا ترد عليه لذا نقرر رد التمييزين الأول والثاني وتأييد الحكم المميز .

قراراً صدر بتاريخ ٢١ صفر سنة ١٤٢٤ هـ الموافق ٢٣/٤/٢٠٠٣ م

عضو \_\_\_\_\_ و عضو \_\_\_\_\_ والقاضي المترس

عضو \_\_\_\_\_ و عضو \_\_\_\_\_

رئيس الديوان

دق / ق / ن م